الشرق
الاثنين 19 تموز 2010 • العدد 18361

القصار يشرح لـ "الشرق" أهمية مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: يعبىء الموارد المالية في التنمية ويحمل سمات اصلاحات طال انتظارها

شدد رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية وزير الدولة عدنان القصار في حديث لـ«الشرق» على أهمية مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في لبنان.

وأشار الى ان الحكومة تدعمه بقوة موضحاً ان خلفية المشروع تنطوي على بعدين بالغي الأهمية: الاول تعبئة الموارد المالية المتاحة للمصارف والقطاع الخاص في عملية تنمية حقيقية، والثاني حمل المشروع سمات اصلاحات مالية واقتصادية طال انتظارها.

وأكد "اننا متفاهمون مع الاتحاد العمالي العام على أهمية استمرار الحوار سبيلاً للوصول الى نتائج متكافئة مع الامكانات المتاحة" وقال "اننا نسعى الى بناء شبكة أمان اجتماعي وتطويرها انطلاقاً من رغبتنا في تحسين المؤشرات الاجتماعية (...)".

وأعرب عن ارتياحه للاتجاه السائد على المستوى العربي حالياً لجهة جعل القمة الاقتصادية العربية دورية كل عام. وقال انه "لا يجوز ان تكون الغلبة للقليل الذي يفرقنا في السياسة على حساب الكثير الذي يجمعنا في المصالح الاقتصادية والمنافع المشتركة والتنمية".

وشدد الوزير القصار على أهمية مذكرة التفاهم التي وقعها اتحاد الغرف العربية والبنك الاوروبي للاستثمار موضحاً انها توفر فرصاً للافادة من القدرات الكبيرة والمميزة التي تتمتع بها هذه المؤسسة الاوروبية المهمة.

وهنا نص الحديث مع الوزير القصار:

الملف الطبي جزء لا يتجزأ من ملف اجتماعي اكبر

حاوره: عمر الناطور

الشراكة بين القطاعين

• تعول الحكومة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل عدد من المشاريع الحيوية. كيف ترون جدوى هذا المشروع واحتمالات نجاحه؟

- الحكومة تدعم مشروع الشراكة بقوة. وقد أحالت الى مجلس النواب مشروع القانون المتعلق به ويحتاج بعد إقراره في طبيعة الحال الى ورشة عمل كبيرة بالتعاون بين الحكومة والوزارات المعنية من جهة، وبين القطاع الخاص والمصارف من جهة أخرى.

مما لا شك فيه أن جدوى المشروع تكمن في تأمين التمويل اللازم من المصارف والقطاع الخاص، لإطلاق مجموعة مشاريع أساسية في البنية التحتية على علاقة بتحسين شبكة واسعة من الخدمات في أكثر من قطاع، من بينها الكهرباء والمياه والنقل والإتصالات وغيرها. وقد آن الأوان لتغيير جذري في هذه الخدمات كما ونوعا، لكونها شرايين حيوية للإقتصاد والإنتاج، ولخلق فرص عمل وللتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وإذ تقدم الحكومة على هذا المشروع، فليس من قبيل التغيير الجوهري في علاقتها المالية مع المصارف والقطاع الخاص التي اقتصرت في السابق على تمويل الدين العام فحسب، وإنما أيضا لاكتساب دينامية القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع واداراتها وتطويرها.

وأعتقد أن أهدافا كبيرة كهذه يجب أن تتوافر لها كل إمكانات النجاح. فالقطاع الخاص شريك مع الدولة هذه المرة وليس دائنا صرفا. ويشاطرها جزءا من المخاطر في مقابل عائدات على استثماراته. وبديهي أن الأمور التفصيلية ستكون مدار مفاوضات دقيقة بين المصارف وبين الدولة حين صدور المشروع قانونا عن مجلس النواب.

بقي أن خلفية المشروع تنطوي على بعدين بالغي الأهمية: الأول تعبئة الموارد المالية المتاحة للمصارف والقطاع الخاص في عملية تنمية حقيقية. والثاني لكون المشروع يحمل سمات إصلاحات مالية واقتصادية طال انتظارها.

المشاكل العمالية

• نجحت الحكومة في حل مشكلة مطالب أساتذة التعليم الثانوي. وكان لكم دور في إرجاء الإضراب الذي كان مقررا تنفيذه في ١٧ حزيران الماضي. كيف ستتعامل الحكومة والهيئات الإقتصادية مع الملف المطلبي؟ وأي علاقة ترونها مع الاتحاد العمالي والنقابات؟

- لنكن صريحين. الملف المطلبي جزء لا يتجزأ من ملف اجتماعي أكبر تراكم منذ سنوات طويلة. فخامة الرئيس ميشال سليمان يولي الملف الأهمية التي يستحق. دولة الرئيس سعد الحريري أعلن في أكثر من مناسبة أن مصلحة المواطن هي الأساس. ومن جانبي أدعم هذين التوجهين في الحكومة. ولم نفوت فرصة في الهيئات الاقتصادية للحوار المنفتح والدائم مع الإتحاد العمالي العام. هذا نهج درجنا عليه في عملنا، ومستمرون فيه ويحظى بتأييد القطاع الخاص ودعمه. نتحسس الواقع الاجتماعي والإنساني الذي يعانيه أهلنا، لتأمين حقوقهم في العيش الكريم وفي الطبابة والتعليم. البيان الوزاري أعلن بوضوح أن "أولويات الحكومة هي أولويات المواطن". لذلك نسعى الى بناء شبكة أمان اجتماعي وتطويرها، انطلاقا من رغبتنا في تحسين المؤشرات الاجتماعية على نحو يتلاءم مع حجم الأموال المخصصة للقطاع الاجتماعي من ناحية، ومع نوعية الخدمات للمواطن عموما وللعامل خصوصا من ناحية ثانية.

أما عن مستقبل العلاقة مع الإتحاد العمالي العام، فنحن متفاهمون على أهمية استمرار الحوار سبيلا للوصول الى نتائج متكافئة مع الإمكانات المتاحة. ومتفقون على أهمية التعاون بين الدولة وأصحاب العمل والعمال لزيادة الانتاج، ولإرساء أسس ثابتة لاستقرار اجتماعي ناجز.

العمل العربي المشترك

• تفاوتت تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية. بصفتكم رئيسا لاتحاد الغرف العربية، ألا تعتقدون بضرورة توثيق عرى العمل العربي المشترك لدرء أي تداعيات محتملة في المستقبل، وللدفع في اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية؟

- العمل الإقتصادي العربي المشترك طموح مزمن للمواطن العربي، وحق له على أصحاب القرار السياسي. ويكاد يكون هدفا بذاته منذ عقود. القمة الإقتصادية العربية التي عقدت في الكويت ٢٠٠٩، تبنت قرارات وتوصيات في غاية الأهمية، وعلى أكثر من صعيد كما تعلمون. اتحاد الغرف العربية الذي أسهم في تحضير أوراق تلك القمة بالتعاون مع الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، ومع منظمات الجامعة ذات الصلة، وتقدم بمذكرة شاملة لها تضمنت رؤية القطاع الخاص العربي، يتابع بدأب المراحل التنفيذية لتلك القرارات والتوصيات، سواء من خلال الغرف العربية أم على مستوى الاتصالات السياسية. ونأمل أن تكون القمة الإقتصادية المقررة في القاهرة العام المقبل، مناسبة لتقييم ما تم من إجراءات تنفيذية لمقررات قمة الكويت. ونحن مرتاحون للإتجاه السائد على المستوى العربي حاليا بأن تكون القمة الاقتصادية دورية كل عام، كما هي الحال في القمة السياسية. وهذا كان إحدى التوصيات المهمة التي صدرت عن القمة الخماسية التي عقدت في سرت والتي سترفع الى مؤتمر القمة في القاهرة. وقد كان أيضا أحد مطالب اتحاد الغرف العربية.

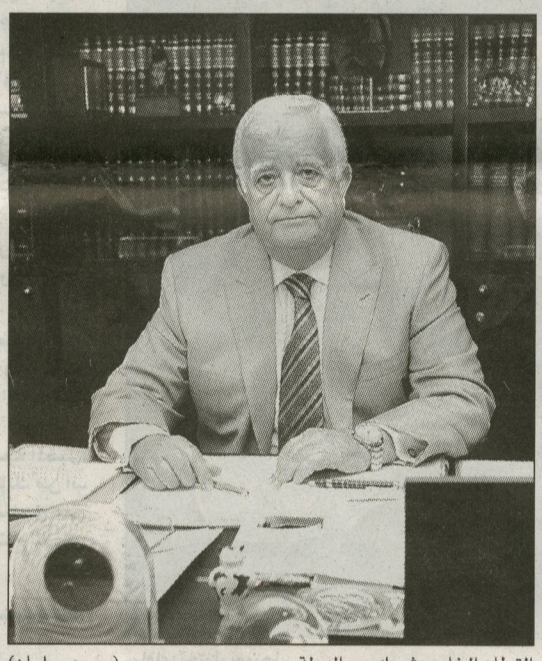

القطاع الخاص شريك مع الدولة (محمد سلمان)

في النهاية لا يجوز أن تكون الغلبة للقليل الذي يفرقنا في السياسة، على حساب الكثير الذي يجمعنا في المصالح الاقتصادية والمنافع المشتركة والتنمية.

التفاهم مع اوروبا

• وقع اتحاد الغرف العربية في تموز الحالي مذكرة تفاهم مع البنك الأوروبي للإستثمار. ما هي الخطوط العريضة للمذكرة والنتائج التي تتوخونها منها؟

- ترسي المذكرة الموقعة مع البنك الأوروبي للإستثمار أرضية جيدة للتعاون مع اتحاد الغرف العربية، وتوفر فرصا للإفادة من القدرات الكبيرة والمميزة التي تتمتع بها هذه المؤسسة الأوروبية المهمة. من ذلك أن البنك أبدى اهتماما استثنائيا بمبادرة صاحب السمو أمير دولة الكويت في القمة الاقتصادية العربية الأخيرة لإنشاء صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأبلغنا أنه يدرس كيفية المشاركة في الصندوق. وسيقوم اتحاد الغرف من جانبه بتزويد المعلومات البنك بمعلومات مفصلة عن المبادرة المذكورة. ومن المحتمل عقد اجتماع ثلاثي يضمني كرئيس للإتحاد ورئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ونائب رئيس البنك الأوروبي للإستثمار للبحث في دور للأخير الصندوق. وهذه خطوة مهمة بالنظر الى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولحجمها الكبير في الاقتصادات العربية.

وفي مذكرة التفاهم أيضا، تعاون كبير على مستوى الدراسات والمعونات التقنية وتبادلها بين اتحاد الغرف والبنك الأوروبي للإستثمار. وسيزودنا البنك بدراسات أعدها عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ((pppوأخرى عن الفجوة الرقمية ((digital divideفي الدول المتوسطية للوقوف على رأي الإتحاد في شأن مقاربة الدراسات تلك، لظروف الاقتصادات العربية.

وتلحظ مذكرة التفاهم إقامة ندوات ومؤتمرات مشتركة بين اتحاد الغرف العربية والبنك الأوروبي للإستثمار، من بينها مؤتمران في ٢٠١١، واحد عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المغرب، والثاني عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تونس. وكذلك إمكان تنظيم ندوة مشتركة بموضوع تمويل البنى التحتية في الدول العربية، وفرص إسهام البنك في تمويل مشروعات ذات صلة.

كما أبدى البنك مشكورا، استعداده لتلقي طلبات من طلاب عرب يرشحهم اتحاد الغرف العربية للإفادة من برامج تعليمية وتدريبية ((internship programs، ممولة بالكامل من البنك وتستمر بين ستة أشهر وسنة. باختصار، نعول على مذكرة التفاهم دفعا الى الأمام للعلاقات بين اتحاد الغرف العربية والبنك الأوروبي للإستثمار.